

Distr.: General
10 January 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الحادية عشرة

فيينا، ٨-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - خلاصة وافية
٢ مقدونيا الشمالية

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٠.

** CAC/COSP/IRG/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

200220 200220 V.20-00122 (A)



ثانياً - خلاصة وافية^(١)

مقدونيا الشمالية^(٢)

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمقدونيا الشمالية في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت الدول المستعرضة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وصدَّقت عليها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

ومقدونيا الشمالية دولة وحدوية ذات بنية حوكمية برلمانية. ويقوم التنظيم الدستوري للسلطات على أساس تقسيمها إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

وتشمل التشريعات الرئيسية المتعلقة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات قانون منع الفساد (٢٠٠٢)، وقانون منع تضارب المصالح (٢٠٠٩)، والقانون الخاص بمستخدمي القطاع العام، والقانون الخاص بالموظفين الإداريين، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون إدارة الممتلكات المصادرة والعائدات والأشياء المحجوزة في سياق الإجراءات الجنائية والجُنحية، وقانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك يمكن تطبيق أحكام الاتفاقية بصورة مباشرة.

وتشمل المؤسسات الرئيسية المعنية بمنع الفساد واسترداد الموجودات كلاً من المفوضية الحكومية لمنع الفساد، ومكتب النيابة العامة، والمحاكم، وديوان المحاسبات الحكومي، ووحدة مكافحة الفساد التابعة لوزارة الداخلية، وإدارة الشرطة المالية التابعة لوزارة المالية، وشعبة مكافحة الفساد في مكتب الإيرادات العمومية، والشعبة المعنية بالنزاهة في إدارة الجمارك، ومكتب الاستخبارات المالية.

٢- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

١-٢ ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان ٥ و ٦)

ضمن الإطار القانوني العام المستند إلى قانون منع الفساد وقانون منع تضارب المصالح، اعتمد البرنامج الحكومي لمنع الفساد وقمعه والبرنامج الحكومي لمنع تضارب المصالح والحد منه، اللذان كانا في الأصل منفصلين ولكن جُمعا معاً في وقت لاحق، باعتبارهما استراتيجيتين وطنيتين لمكافحة الفساد. ودُتِبَ على صوغ خطط عمل مُقابلة من أجل تنفيذ هذين البرنامجين الحكوميين. وللحفاظ على استمرارية هذين البرنامجين، أرسى البرنامج الحكومي الأحدث عهداً (٢٠١٦-٢٠١٦)

(١) يشير هذا الاستعراض إلى حالة التنفيذ اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٢) كان يُشار سابقاً إلى هذه الدولة ضمن نطاق الأمم المتحدة باسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً". وليس للتعديلات التي أدخلت على الدستور في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ولا سيما تلك المتعلقة بتغيير اسم البلد، أي مفعول رجعي.

٢٠١٩) أهدافاً استراتيجية أساسية في مجال مكافحة الفساد. وأقترحت تعديلات جديدة لقانون منع الفساد سوف تُعتمد في القريب العاجل.^(٣)

وأُسندت إلى المفوضية الحكومية لمنع الفساد، بصفتها هيئة وطنية مستقلة وقائمة بذاتها، مجموعة متنوعة من الوظائف الوقائية والقمعية لمكافحة الفساد، بما في ذلك رصد وتعزيز تنفيذ البرامج الحكومية (المادة ٤٩ من قانون منع الفساد، والمادة ٢١ من قانون منع تضارب المصالح). واتخذت المفوضية الحكومية لمنع الفساد تدابير بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بمنع الفساد. وتُنشر المفوضية تقارير تقييمية دورية عن تنفيذ هذه التدابير والأنشطة. بمقتضى البرنامج الحكومي. وإلى جانب ذلك، تقوم المفوضية بمراجعة التشريعات المتعلقة بمخاطر الفساد، وهي عملية جرى تيسيرها من خلال إلزام الهيئات الحكومية الأخرى بأن تقدم مشاريع القوانين إلى المفوضية لإجراء تلك المراجعة. وتسعى المفوضية جاهدة إلى التعاون مع الهيئات الوطنية الأخرى وإلى ضمان مشاركة عامة الناس في مكافحة الفساد.

وتتولى الجمعية الوطنية تعيين وعزل الأعضاء السبعة في المفوضية الحكومية لمنع الفساد، وتُحدد مدة ولايتهم بأربع سنوات مع إمكانية إعادة تعيينهم لمدة أخرى. ومع أن الميزانية المخصصة للمفوضية الحكومية لمنع الفساد تتزايد بصورة مطّردة، لا تزال مواردها المالية والبشرية غير كافية، لأن ولاية المفوضية تتوسع باستمرار. كما تبيّن وجود نقص في التدريب المتخصص لمستخدمي المفوضية. وفي وقت إجراء الزيارة القطرية، كانت المفوضية تعاني من خلل وظيفي بسبب الاستقالة الجماعية لأعضائها.^(٤)

وتشارك مقدونيا الشمالية في المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد وفي شبكة الأخلاقيات والنزاهة التابعة للمعهد الإقليمي للإدارة العمومية. كما أقامت المفوضية الحكومية لمنع الفساد تعاوناً مع هيئات مكافحة الفساد الأجنبية وتحفظ بعلاقات شراكة مع عدة منظمات دولية أو إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن قضايا مكافحة الفساد.

والمفوضية الحكومية لمنع الفساد هي الهيئة الوقائية المعيّنة بمقتضى الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد ٧ و ٨ و ١١)

ينظم القانون الخاص بمستخدمي القطاع العام والقانون الخاص بالموظفين الإداريين والتشريعات الثانوية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بتوظيف مستخدمي القطاع العام والموظفين الإداريين واستبقائهم وإحالتهم على التقاعد. وينص القانون الخاص بمستخدمي القطاع العام على نزاهة القطاع العام (المادة ٩) وتُقدّم للموظفين العموميين بانتظام دورات تدريبية بشأن الفساد.

(٣) أفادت سلطات مقدونيا الشمالية بأن قانون منع الفساد تضارب المصالح المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ قد حل محل قانون منع الفساد وقانون منع تضارب المصالح، وأن القانون الجديد سيكون سارياً في سياق الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(٤) أفادت سلطات مقدونيا الشمالية بأنه تم تعيين أعضاء المفوضية الحكومية لمنع الفساد في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ويجب أن يجري توظيف مستخدمي القطاع العام من خلال إجراءات انتقائية شفافة ومنصفة وتنافسية، تشمل الإعلان عن الوظائف الشاغرة على الملأ واستخدام طريقة التنافس المفتوح (المادتان ٥ و ٦ من قانون مستخدمي القطاع العام). ويتضمن هذا القانون أيضاً قواعد بشأن التنقل بين المناصب والتناوب عليها (الفصل السابع). وتُحسب أجور مستخدمي القطاع العام عن طريق نظام قائم على النقاط. وثمة قواعد توظيف مشابهة تطبق على الموظفين الإداريين، بمن فيهم الموظفون المدنيون، حيث عيّنت وكالة الشؤون الإدارية كهيئة توظيف رئيسية. ويجوز للمرشحين غير الفائزين لشغل مناصب الموظفين الإداريين أن يقدموا اعتراضاً إلى الوكالة، وبعد ذلك، إلى المحاكم المختصة (المادة ١٩ من قانون الموظفين الإداريين). غير أنه لم يبلغ عن وجود آلية اعتراض بشأن توظيف فئات أخرى من الموظفين العموميين.

وثمة تدابير إضافية متاحة لاختيار واستبقاء فئات معينة من الموظفين، مثل الشرطة والشرطة المالية وإدارة الجمارك. بيد أنه، لا يوجد تعريف واضح للمناصب العمومية التي قد تكون عرضة للفساد أو إشارة واضحة إلى تلك المناصب.

وتخضع المعايير الخاصة بالموظفين العموميين المنتخبين وتمويل الانتخابات لأحكام قانون الانتخابات، الذي يتضمن أيضاً قواعد بشأن الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات (المادة ٨٥). وتخضع الحملات الانتخابية لسقف تمويلي قدره ٣٠٠٠ يورو فيما يخص التبرعات المقدمة من كل فرد، ولسقف تمويلي قدره ٣٠٠٠ يورو فيما يخص التبرعات المقدمة من كل كيان اعتباري (المادة ٨٣ من قانون الانتخابات). ويمكن تطبيق الإجراءات الجنائية والجنح (الفصل الرابع عشر من قانون الانتخابات). وينظم قانون تمويل الأحزاب السياسية أيضاً إجراءات تقديم الأموال لأنشطة الأحزاب السياسية والتصرف فيها، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ ذات الصلة.

ومنع تضارب المصالح منصوص عليه في قانون منع تضارب المصالح، الذي يقضي بالزام كل موظف عمومي بتقديم بيان بشأن تضارب المصالح عند بداية خدمته وعند حدوث أي تغييرات، ويخضع هذا البيان لإجراءات تحقق إضافية من جانب المفوضية الحكومية لمنع الفساد (الفقرات أ إلى هـ من المادة ٢٠). وتتولى هذه المفوضية استهلال الإجراءات الخاص بالبت في وجود تضارب في المصالح، ويمكنها اتخاذ تدابير تأديبية وتدابير أخرى في حال حدوث أي انتهاكات (المادة ٢٣ من قانون منع تضارب المصالح).

واعتمدت مدونات بشأن الأخلاقيات ومدونات قواعد سلوك لجميع فئات مستخدمي القطاع العام بغية تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية. ولا تشمل هذه المدونات مدونات عامة تتعلق بالموظفين الرفيعي المستوى والموظفين الإداريين فحسب، بل تشمل أيضاً مدونات خاصة بكل قطاع على حدة، إذ تأخذ في الحسبان اختلاف مخاطر الفساد. غير أن بعض المدونات ليست نافذة.

ويهدف قانون حماية المبلغين عن المخالفات إلى توفير مجموعة واسعة من أشكال الحماية للأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ، بمن فيهم الموظفون المبلغون. وثمة خطوط ساخنة متخصصة متوافرة لغرض الإبلاغ، وقد عيّنت أشخاص مفوضون في كيانات القطاع العام لتلقي البلاغات عن المخالفات والسلوكيات الفاسدة (المادة ٥٠ من قانون الرقابة المالية الداخلية العمومية؛ والمادتان ٤ و ٥ من

قانون حماية المبلغين عن المخالفات). كما يمكن الإبلاغ عن أي شبهات بوجود فساد مباشرة إلى المفوضية الحكومية لمنع الفساد، بما في ذلك دون كشف المبلغ عن هويته.

ولدى مقدونيا الشمالية نظام للإعلان عن الموجودات (إقرارات الذمة المالية) يخص الموظفين المنتخبين والمعيّنين، والأشخاص المسؤولين في الكيانات العمومية التي تتعامل بأموال الدولة، وموظفي الهيئات الحكومية والإدارات البلدية، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون. ويتعين على الموظفين المزمين بذلك أن يقدموا إعلانات عن موجوداتهم (إقرارات ذمة مالية) إلى المكاتب المعيّنة عند تقلد المنصب ومغادرته وعند حدوث تغير في الموجودات يتجاوز ٢٠ مرتباً ووسطياً (المواد ٣٣ و٣٣-أ و٣٤ من قانون منع تضارب المصالح). وتقوم المفوضية الحكومية لمنع الفساد بفحص الإقرارات على أساس عشوائي وعند معالجة حالات محددة تتعلق بمزاعم حدوث فساد. وتتاح إقرارات الذمة المالية التي يقدمها الأشخاص المنتخبون والمعيّنون إلى المفوضية لعامة الناس في الموقع الشبكي للمفوضية (www.dksk.mk) (المادة ٣٥ من قانون منع تضارب المصالح). كما اتخذت تدابير لربط المفوضية بالنظام الوطني الخاص بالتشغيل التبادلي. وسوف تُتاح في المستقبل برامجية لتقديم إقرارات الذمة المالية إلكترونياً. ويمكن في حالات عدم الامتثال تطبيق الإجراءات الخاصة بالجنح في سياق إقرارات الذمة المالية (المادة ٣٦ من قانون منع تضارب المصالح). ويحظر على الموظفين العموميين عادة قبول الهدايا، باستثناء الهدايا البروتوكولية المنخفضة القيمة والهدايا العرضية (المادة ٣٠ من قانون منع تضارب المصالح؛ المادة ٧٣ من قانون الموظفين الإداريين).

وينص الدستور على استقلالية القضاء (المادة ٩٨). ويخضع تنظيم المحاكم واختيار القضاة وعزلهم لقانون المحاكم وقانون المجلس القضائي. وتستعين المحاكم بقضاة محترفين وبقضاة غير محترفين (الجزء الثالث من قانون المحاكم). واعتمدت مدونة الأخلاقيات القضائية في عام ٢٠١٤. ويجوز للمجلس القضائي الوطني المستقل تطبيق تدابير تأديبية وتدابير أخرى بحق القضاة (المادة ٧٨ من قانون المحاكم؛ المادة ٦٠-أ من قانون المجلس القضائي). وإلى جانب ذلك، ينص قانون المحاكم على قواعد بشأن حظر الهدايا (المادة ٥٨)، وبشأن إسناد القضايا وتوزيعها (المادة ٧).

ومكتب النيابة العامة هو هيئة مستقلة (المادة ١٠٦ من الدستور). ويحكم قانون مكتب النيابة العامة تنظيم عمل النيابة العامة، بما في ذلك اختيار وفصل المدعين العامين. ويخضع اختصاص مجلس المدعين العامين المسؤول عن ضمان استقلالية المدعين العامين في أداء وظائفهم لقانون مجلس المدعين العامين. ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٤ مدونة جديدة لأخلاقيات المدعين العامين، تقضي بإنشاء مجلس معني بالأخلاقيات لرصد الامتثال للمدونة (المادة ٢٤ من المدونة).

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة ٩)

يُتبع نهج لا مركزي في الاشتراء العمومي وينظمه قانون المشتريات العمومية.^(٥) وينص هذا القانون على قواعد واضحة بشأن مختلف أنواع إجراءات إرساء العقود، بما في ذلك الإجراء المفتوح (الفصل الخامس من قانون المشتريات العمومية). وتُلزم الهيئات المتعاقدة بنشر دعوة إلى التعاقد من

(٥) ذكرت سلطات مقدونيا الشمالية أنه اعتمد قانون منقح بشأن المشتريات العمومية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وأن الأحكام المعدلة سوف تطبق في سياق المادة ٩ من الاتفاقية.

خلال النظام الإلكتروني للاشتراء العمومي والجريدة الرسمية، إلا في حالات الإجراءات التفاوضية دون نشر إشعار مسبق (المادة ٥٣ من قانون المشتريات العمومية). ويُحدد وقت معقول لإعداد وتقديم العطاءات. بمقتضى مختلف إجراءات الاشتراء (الفصل الخامس من قانون المشتريات العمومية). ويُرسى العقد عادة على العطاء الأكثر نفعاً من الناحية الاقتصادية أو على العطاء الأقل سعراً (المادة ١٦٠ من قانون المشتريات العمومية). ويجب إبلاغ جميع مقدمي العطاءات بقرار إرساء العقد، بما في ذلك أسباب رفض عطاءات الأطراف غير المختارة (المادتان ١٦٧ و ١٦٨ من قانون المشتريات العمومية).

والمفوضية الحكومية المعنية بالاعتراضات هي هيئة متخصصة ومستقلة مكلفة بمراجعة إرساء عقود المشتريات العمومية (المادتان ٢٠٠ و ٢٠١ من قانون المشتريات العمومية). ويجوز للطرف المتضرر الذي لديه مصلحة مشروعة ذات صلة، أو لمحامي الدولة، أن يعترض على قرار المفوضية (المادة ٢٠٧ من قانون المشتريات العمومية). ويجوز للمفوضية تعليق عملية الاشتراء، وتخضع قراراتها للمراجعة من قبل المحاكم الإدارية (المادتان ٢١٧ و ٢٣٠ من قانون المشتريات العمومية).

ويعين مكتب المشتريات العمومية في المقام الأول من أجل الإشراف على عملية الاشتراء العمومي، بما في ذلك إجراء دورات تدريبية لموظفي المشتريات. ويقع على كاهل الموظفين الرئيسيين في كل لجنة اشتراء عمومي تابعة للهيئات المتعاقدة التزام بتقديم إعلان بشأن تضارب المصالح، مما قد يؤدي إلى احتمال حدوث حالات رفض (المادة ٦٢ من قانون المشتريات العمومية). وإلى جانب ذلك، يُحظر على الأطراف المتعاقدة توظيف أشخاص سبق لهم المشاركة في تقييم العطاءات (المادة ٦٣ من قانون المشتريات العمومية).

وينص قانون الميزانية الأساسي على إجراءات إعداد واعتماد الميزانية. وتتولى وزارة المالية مسؤولية تنسيق السياسات المتعلقة بالرقابة الداخلية العمومية، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية واجتماعات لمساعدة الهيئات الحكومية على مواجهة المخاطر المستبانة. كما أن هناك نظاماً لإدارة المخاطر في معظم الهيئات الحكومية. وترد في قانون الميزانية الأساسي وقانون الإبلاغ عن الالتزامات وتسجيلها قواعد بشأن الإبلاغ عن الإيرادات والنفقات في الوقت المناسب.

ويتمتع المكتب الحكومي لمراجعة الحسابات بصلاحيات إجراء مراجعة لحسابات التقارير المالية والمعاملات المتعلقة بالنفقات الحكومية (المواد ٣ و ١٨ و ١٩ من قانون مراجعة الحسابات الحكومية). ويُلزم رئيس كل كيان في القطاع العام بتعيين شخص مسؤول عن الإبلاغ عن المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة المخالفات والاحتيال، مع فرض غرامات في حالات التقصير (المادتان ٥٠ و ٥٤ من قانون الرقابة المالية الداخلية العمومية).

وتُحدد الفترات المختلفة لحفظ الدفاتر والسجلات المحاسبية في قانون محاسبة الميزانية والمتفعين من الميزانية (المادتان ١٠ و ١٣). ويُعتبر تزوير البيانات والوثائق فعلاً إجرامياً المادة ٢٨٠ من القانون الجنائي.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان ١٠ و ١٣)

ينص الدستور على حرية الوصول إلى المعلومات (المادة ١٦) وينظمها قانون حرية الوصول إلى المعلومات العمومية. ويمكن أن يُرفض تيسير الوصول إليها استناداً إلى الأسباب المنصوص عليها في المادة ٦ من قانون حرية الوصول إلى المعلومات العمومية. ورئي أن هذه الأسباب مفرطة الاتساع، إذ إن معيار الضرر الإلزامي المنصوص عليه في هذه المادة قد لا يؤدي إلى الحد بدرجة كافية من صلاحية رفض الوصول إلى المعلومات. فإذا رُفِض طلب للحصول على معلومات، يجوز تقديم اعتراض إلى المفوضية المعنية بحماية الحق في حرية الوصول إلى المعلومات العمومية، وبعد ذلك إلى المحكمة الإدارية (المادتان ٢٨ و ٣٥ من قانون حرية الوصول إلى المعلومات العمومية).

واعتمدت مقدونيا الشمالية خطة عمل وطنية لإقامة شراكات حكومة مفتوحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وتُلزَم المؤسسات العمومية بأن تبلغ عامة الناس عن مختلف المعلومات وبأن تعين موظفين لمعالجة الطلبات ذات الصلة، وإلا فقد يتعرض الأشخاص المسؤولون لدفع غرامات (المادة ٣٩ من قانون حرية الوصول إلى المعلومات العمومية). ويُعتبر منع الوصول إلى نظام المعلومات العمومية فعلاً إجرامياً (المادة ١٤٩-أ من القانون الجنائي).

وأنشأت وزارة مجتمع المعلومات والشؤون الإدارية قاعدة بيانات أولية للخدمات الإدارية، بهدف تعزيز تبسيط الإجراءات الإدارية المقبلة لتمكين عامة الناس من الوصول إلى المعلومات وتبسيط تقديم الخدمات الحكومية. وتقوم مؤسسات عدة بنشر معلومات تتعلق بمخاطر الفساد بشكل منتظم.

ويُعد إجراء مشاورات عمومية حول مشاريع القوانين أمراً إلزامياً، حيث يجب نشر مشروع التقرير ونص القانون في السجل الإلكتروني الوطني الوحيد الخاص باللوائح التنظيمية. وقد قامت منظمات المجتمع المدني بدور نشط في إعداد وتنفيذ سياسات وتدابير مكافحة الفساد. كما أبرمت المفوضية الحكومية لمنع الفساد مذكرات تعاون لمنع الفساد وتضارب المصالح مع كثير من هذه المنظمات. وهناك مشاريع على النطاق الوطني تخص المدارس الابتدائية والثانوية ومشاريع منفردة تخص معاهد التعليم العالي بشأن التثقيف في مجال مكافحة الفساد.

ويجوز لأي شخص إبلاغ المفوضية الحكومية لمنع الفساد مباشرة بحالة فساد بواسطة البريد أو البريد الإلكتروني أو بشكل شخصي.

القطاع الخاص (المادة ١٢)

بصرف النظر عن العقوبات الجنائية، يتضمن قانون منع الفساد أحكاماً تتعلق بالفساد في القطاع الخاص ذات طابع وقائي أو قمعي (المواد ٢٢ و ٣٢ و ٤٦ و ٥٩). وتنطبق الأحكام المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات، الواردة ضمن نطاق قانون حماية المبلغين عن المخالفات، أيضاً على الإبلاغ في سياق القطاع الخاص. ومنعاً لاحتمال حدوث تضارب المصالح، يُحظر على الموظفين العموميين السابقين أن يعملوا في كيانات معينة تابعة للقطاع الخاص أو تكون لديهم مصلحة تجارية فيها لمدة ثلاث سنوات بعد إنهاء وظائفهم العمومية (المادة ١٧ من قانون منع تضارب المصالح).

ويقضي قانون الشركات بتسجيل كيانات القطاع الخاص في السجل التجاري (المادة ٩٩). واستحدثت مقدونيا الشمالية أيضاً سجلاً للمالكين المنتفعين من الكيانات الاعتيادية، وهو متاح

لعامة الناس (المادتان ٢٦ و ٢٩ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب).^(٦) وأُبرمت المفوضية الحكومية لمنع الفساد مذكرات تفاهم لمنع الفساد مع تسع رابطات من القطاع الخاص، ونتيجة لهذا التعاون، أعدت مدونة قواعد أخلاقية للأعمال التجارية في عام ٢٠١٢.

وتُنظَّم معايير ومتطلبات مراجعة الحسابات والمحاسبة في قانون الشركات (المادتان ٤٦٩ و ٤٧٩)، الذي يقضي بوجوب احتفاظ الكيانات التجارية بدفاتر وسجلات محاسبية سليمة. وينص هذا القانون على جزاءات في حال انتهاك التزامات المحاسبة والإبلاغ من جانب مختلف أنواع الشركات (المواد ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٥ من قانون الشركات). وإلى جانب ذلك، يمكن تطبيق أحكام جزائية بشأن تزوير أو إتلاف دفاتر الشركات (المادة ٢٨٠ من القانون الجنائي). وينص القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية للشركات (المادتان ٢٨-أ إلى ج و ٩٦-أ إلى م). ولا تنص اللائحة الضريبية على حظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاً من الضرائب.

تدابير منع غسل الأموال (المادة ١٤)

دخل قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٢ (مع إدخال تنقيحات عليه في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٤ و ٢٠١٨) وأنشأ قائمة بالمؤسسات المالية وغير المالية، وكذلك المهن، الخاضعة لذلك القانون (المادة ٥ من ذلك القانون). كما يدرج هذا القانون قائمة تصنف فئات الهيئات المشرفة على تلك المهن (المادة ١٤٦)، وكذلك معلومات مفصلة عن إدارة المخاطر من جانب الكيانات الملزمة (المادتان ١٠ و ١١).

وفي عام ٢٠١٦، أُنجزت الدولة الطرف المستعرضة تقييماً وطنياً للمخاطر بمساعدة من البنك الدولي، وكان مصمماً لاستبانة وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل ولايتها القضائية. ومن ثم، اعتمدت الدولة الطرف المستعرضة نهجاً قائماً على المخاطر يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأنشأ البلد مكتباً للاستخبارات المالية في آذار/مارس ٢٠٠٢ (المادة ٦٤ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وهذا المكتب عضو في مجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية، وقد أبرم عدة اتفاقات تعاون مع مؤسسات وطنية ودولية لتبادل المعلومات المتلقاة على الصعيدين المحلي والدولي (المادة ١٢٧ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

وترسي المادة ١٢٦ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب التزاماً بالإعلان عن استيراد أو تصدير النقود أو الصكوك القابلة للتداول بقيمة تعادل ١٠ ٠٠٠ يورو. وتحمل إدارة الجمارك مسؤولية وضع سجل مركزي للمعلومات الواردة في الإعلانات وجمعها وتدوينها ومعالجتها (المادة ١٢٦ من ذلك القانون). وترسل المعلومات التي تجمع أثناء عملية الإعلان والإفصاح إلى مكتب الاستخبارات المالية (الفقرة ٤ من المادة ١٢٦). وينص القانون المتعلق بعمليات صرف العملات الأجنبية (المواد ٢٩ و ٥٦-أ و ٥٧-ب) على جزاءات تفرض على عدم الإعلان عن المعلومات أو على تقديم معلومات كاذبة أو ناقصة للسلطة الجمركية.

(٦) أفادت سلطات مقدونيا الشمالية بأن العمل بهذا السجل سيبدأ بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

وتفرض مقدونيا الشمالية شروطاً مختلفة على التحويلات الإلكترونية وعلى محوّل الأموال. وتشمل هذه الشروط أحكاماً بشأن الحصول على المعلومات المتعلقة بالدافع والمتلقي وإحالتها في حالات تحويل الأموال (المادة ٤٣ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وعمليات صرف العملات الأجنبية (المادة ٤٤ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، وكذلك التزامات محوّل الأموال بتوحي الحرص الواجب (الفقرة ٤ من المادة ٥٣ والمادة ٥٧ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وينفذ قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وتقوم لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن إطار مجلس أوروبا بتقييم مدى امتثال نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومدى نجاعته.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- اعتماد قانون خاص، هو قانون حماية المبلغين عن المخالفات، لحماية المبلغين عن المخالفات (الفقرة ٤ من المادة ٨ من الاتفاقية)
- إقامة المفوضية الحكومية لمنع الفساد تعاوناً واسعاً مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال إبرام مذكرات تعاون من أجل منع الفساد ومنع تضارب المصالح (المرجع نفسه، المادة ١٢ والفقرة ١ من المادة ١٣)

٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى مقدونيا الشمالية بما يلي:

- أن تتخذ تدابير لضمان قدرة المفوضية الحكومية لمنع الفساد على العمل، وأن تخصص لها موارد كافية للاضطلاع بولاياتها الواسعة النطاق، بما في ذلك توفير عمليات التدريب اللازمة لقيام موظفيها بمهامهم (المرجع نفسه، الفقرة ٢ من المادة ٦)
- أن تنظر في استحداث آلية استئناف يلجأ إليها المرشحون غير الفائزين الذين يتقدمون لشغل المناصب العمومية بخلاف مناصب الموظفين الإداريين (المرجع نفسه، الفقرة ١ من المادة ٧)
- أن تنظر في اعتماد تعريف واضح للمناصب العمومية المعرضة للفساد بشكل خاص، وفي توفير قواعد بشأن تناوب هؤلاء الموظفين عند الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرة ١ من المادة ٧)
- أن تواصل تعزيز نظام الإعلان عن الموجودات، بما في ذلك من خلال استخدام الوسائل والطرائق الإلكترونية (المرجع نفسه، الفقرة ٥ من المادة ٨)
- أن تنظر في تدعيم آليات إنفاذ مدونات القواعد الأخلاقية أو معايير السلوك ذات الصلة للموظفين العموميين (المرجع نفسه، الفقرة ٦ من المادة ٨)

- أن تنظر في إنشاء نظم فعالة لإدارة المخاطر في جميع الهيئات الحكومية (المرجع نفسه، الفقرة ٢ من المادة ٩)
- أن تُضيق نطاق الأسباب المسوّغة لحجب الوصول إلى المعلومات، بغية تيسير إسهام عامة الناس في عمليات اتخاذ القرار (المرجع نفسه، المادة ١٠ والفقرة ١ من المادة ١٣)
- أن تواصل بذل الجهود لتيسير وصول عامة الناس إلى المعلومات والخدمات الحكومية (المرجع نفسه، الفقرة ب من المادة ١٠)
- أن تعتمد حكماً صريحاً يحظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاً أو من الضرائب (المرجع نفسه، الفقرة ٤ من المادة ١٢)
- أن تنظر في وضع برامج منهجية ووطنية النطاق للتوعية العامة في مرحلة التعليم الجامعي تُسهم في عدم التسامح مع الفساد (المرجع نفسه، الفقرة ١ من المادة ١٣)

٣- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد ٥١ و٥٦ و٥٩)

ما يزال نظام استرداد الموجودات في مقدونيا الشمالية في طوره الأولي. ويتألف إطار استرداد الموجودات من القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون إدارة الممتلكات المصادرة والعائدات والأشياء المحجوزة في سياق الإجراءات الجنائية والجنائية وقانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية وقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن تطبيق الاتفاقية بصورة مباشرة. بيد أن تطبيقها صعب في الممارسة العملية، نظراً لعدم وجود سياسة وإجراءات محلية واضحة. ولا تزال التعديلات التشريعية التي ترمي إلى سد الثغرات المستبانة معلقة في الوقت الحاضر.

ويؤدي عدد من مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات المالية والقضائية دوراً في عملية استرداد الموجودات، بما في ذلك مكتب النيابة العامة والمحاكم ووزارة الداخلية ووزارة المالية ومكتب الإيرادات العمومية، وإدارة الجمارك، ووكالة إدارة الموجودات المصادرة والمفوضية الحكومية لمنع الفساد ومكتب الاستخبارات المالية. وليست هناك مؤسسة وطنية متخصصة في تتبع الموجودات والتحفظ عليها ومصادرتها. وثمة غموض يتمثل في تداخل ولايات استرداد الموجودات المنوطة بالمؤسسات المذكورة أعلاه والمشاركة في عملية استرداد الموجودات ووسائل تعاونها على القيام بهذه العملية.

وتنص المادة ٢٥ من قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية على أن تقوم السلطة القضائية المحلية بإحالة المعلومات المتعلقة بالجرائم تلقائياً إلى النظراء الأجانب، من أجل جملة أمور منها تحقيق الهدف النهائي المتمثل في استرداد الموجودات محلياً أو دولياً. كما أن مكتب الاستخبارات المالية عضو في مجموعة إيغمونت. وتتمتع مقدونيا الشمالية بصفة مراقب في شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، وتعمل شرطتها على الصعيد الدولي من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

وأبرمت مقدونيا الشمالية عدداً من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعزز فعالية التعاون الدولي المضطلع به عملاً بالفصل الخامس، مع بلدان مثل البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا.

منع وكشف إحالة العائدات المتأثية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان ٥٢ و ٥٨)

تقضي المادة ١٢ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتوخي الحرص الواجب بشأن الزبائن، في حين يرد تعريف المالكين المتفعين في المادة ٢ (٢٠) من ذلك القانون. وترسي المادة ٢٦ من القانون إطاراً لسجل الملكية الانتفاعية. ويوفر قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعريفاً للشخصيات الشديدة التعرض للمخاطر، وخاصةً الأشخاص المعرضين سياسياً على الصعيدين المحلي والأجنبي (الفقرة ٢٢ من المادة ٢). وإلى جانب ذلك، يجب على الكيانات المعنية أن تركز بشكل خاص على العلاقات التجارية أو العمليات المتعلقة بشخص من بلد يمثل درجة عالية من المخاطر المتعلقة بغسل الأموال (المادة ٣٧ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

وتنشر وزارة المالية مبادئ توجيهية للمؤسسات الائتمانية. وتتخذ هذه المؤسسات تدابير لمنع المخاطر المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة (الفقرة ٦ من المادة ١٠ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعلاوة على ذلك، تستخدم المؤسسات المالية الخاضعة لتدابير منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أسلوب الرصد المستمر لسجلات الزبائن. ويُدرج الأشخاص الأجانب المعرضون سياسياً وقرارات مجلس الأمن في مجموعة أدوات الفرز (المادة ١٤-هـ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وامتثالاً لقانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعميمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، يلزم وضع آليات معززة لتوخي الحرص الواجب في المعاملات التي يقوم بها الزبائن ذوو المخاطر العالية (المادة ٣٣ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعند وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، يجوز للمكتب أن يقدم إلى الكيان (المؤسسة المالية) مذكرة كتابية لرصد العلاقات التجارية للزبون (الفقرة ١ من المادة ١١٩ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

وتُلزم الكيانات بحفظ الملفات والسجلات لمدة ١٠ سنوات على الأقل اعتباراً من يوم استلامها (المادة ١٤٥ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتُحفظ السجلات حالياً داخل كل مؤسسة في شكل إلكتروني وفي شكل ورقي.

ويُحظر إنشاء "مصارف صورية" (المادة ٤٩ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويتعين على المؤسسات المالية أيضاً الامتناع عن إقامة علاقات مصرفية ترأسلية مع أي مؤسسة مالية وهمية أو الاحتفاظ بعلاقات من هذا القبيل (المادة ٤٩ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

وينص النظام الوطني للإعلان عن الموجودات على دفع غرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ يورو في حال عدم الامتثال (المادة ٦٣ من قانون منع الفساد). كما تُحسب الضرائب على الإيرادات غير المفصح عنها في الإعلانات بنسبة ٧٠ في المائة من قيمتها (الفقرة ١ من المادة ٣٦-أ من قانون منع الفساد). وليس من الواضح ما إذا كان يمكن إطلاع الهيئات المختصة في بلدان أخرى على تلك الإعلانات. ويجوز للمقيمين في مقدونيا الشمالية فتح حسابات مصرفية في الخارج بمقتضى شروط خاصة تُحدد بقرار من المصرف الوطني (المادة ٢٣ من قانون عمليات صرف العملات الأجنبية).

ويُلزم الأشخاص الذين مُنحوا استثناءات بأن يقدموا معلومات مفصّلة عن تلك الحسابات وسجلات خاصة بهم. وتُفرض غرامة مقدارها ١٠ ٠٠٠ يورو على أي جنحة يرتكبها أي كيان اعتباري أو فرد مقيم إذا فتح ذلك الكيان أو الفرد المقيم المذكور حساباً في الخارج يخالف تلك الشروط (المادة ٥٦-أ من قانون عمليات صرف العملات الأجنبية).

ولا يتمتع مكتب الاستخبارات المالية بصلاحيات إجراء تحقيقات. ومن ثم فهو يتلقى البلاغات عن المعاملات المشبوهة ويحلّلها ثم يحيلها، حسب الاقتضاء، إلى أجهزة إنفاذ القانون (الفقرة ٣ من المادة ٦٤ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وإلى جانب ذلك، يتمتع مكتب الاستخبارات المالية بصلاحيات تجميد المعاملات بشكل مؤقت لمدة ٧٢ ساعة (المادة ١٢٠ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وفي الممارسة العملية، ونظراً لأن مكتب الاستخبارات المالية يقوم بتعميم المعلومات على الكيانات المالية، فهو يتولى تقييم المخاطر النُظمية ويستضيف بانتظام مناقشات مع الكيانات المالية والهيئات الحكومية. ومكتب الاستخبارات المالية هو هيئة مستقلة ضمن إطار وزارة المالية وتتألف من أعضاء هم خبراء في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمسائل الضريبية. ويجوز للمكتب أن يتعاون مع مكاتب الاستخبارات المالية الأخرى بمقتضى مذكرة التفاهم المبرمة مع مجموعة إيغمونت، وعضويته فيها، وكذلك بمقتضى المادة ١٢٧ من قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تسمح له بتبادل المعلومات على الصعيد الدولي.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥)

يحق للكيانات الطبيعية والاعتبارية أن تقيم دعاوى مدنية، وأن ترفع دعاوى للحصول على تعويض، وأن يُعترف بها كمالكّة شرعية للممتلكات المكتسبة من خلال ارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية (المواد ١١٠ و ١١١ و ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية). وليس هناك نص صريح بشأن ما إذا كان يحق للدول الأجنبية رفع دعاوى مدنية، كما لم يسبق أبداً لمقدونيا الشمالية أن شهدت قضية تضم دولة أجنبية كطرف مدني.

ولا تشترط مقدونيا الشمالية وجود معاهدة للانخراط في التعاون الدولي، إذ توفر المادتان ٩٧ و ٩٨ من القانون الجنائي أساساً للمصادرة. وتحمي الأحكام المالكين والضحايا ذوي النية الحسنة (المادة ٩٨ من القانون الجنائي). وتسمح المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية للمدعي العام والشرطة الجنائية بحجز وتجميد الموجودات مؤقتاً إلى حين صدور أمر من المحكمة.

ويجوز للسلطة المختصة في دولة طرف أجنبية أن تطلب الإنفاذ المباشر لتدابير مؤقتة في مقدونيا الشمالية. وفي هذه الحالة، تقوم السلطة القضائية المحلية بتنفيذ الطلب، على الرغم من عدم وضوح الإنفاذ المباشر للتدابير المؤقتة المتعلقة بالمسائل المدنية (المادتان ٢٨ و ٢٩ من قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية). ويُقدّم الطلب إلى المحكمة من جانب المدعي العام، الذي ينبغي له أن يقدم، ضمن جملة أمور، أسباب احتمال أن تكون مصادرة الممتلكات أمراً شديداً الصعوبة أو مستحيلاً باتباع الإجراءات الجنائية (المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية). وتسمح تشريعات مقدونيا الشمالية بالإنفاذ المباشر للأحكام الأجنبية وأوامر المصادرة بعد اعتراف المحكمة المحلية بها (المادتان ٨٢ و ٨٣ من قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية).

بيد أنه ، ليس لدى مقدونيا الشمالية آليات أخرى للحفاظ الاستباقي على الممتلكات المراد مصادرتها بناء على أمر توقيف أجنبي أو اتهامات جنائية صادرة عن محكمة أجنبية. ونظراً لأن مقدونيا الشمالية لم تضطر بعد إلى التعامل مع حالة إنفاذ لأوامر مؤقتة أو أوامر صادرة متعلقة بالفساد، فإن تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٥٥ من الاتفاقية لا يمكن تقييمه بالكامل بعد.

ولا تتيح التشريعات والإجراءات في مقدونيا الشمالية صراحة للدولة الطرف الطالبة فرصة لعرض أسبابها لصالح مواصلة التدابير قبل رفع أي تدابير مؤقتة سبق اتخاذها بشأن الموجودات، ولكن تُبلِّغ السلطات الأجنبية بشكل دائم بجميع الظروف التي قد تنعكس على طلباتها في الممارسة العملية. وقدمت مقدونيا الشمالية نسخاً من قوانينها ذات الصلة وقت إجراء الاستعراض.

ويتيح القانون الجنائي إمكانية مصادرة الممتلكات عن طريق الفصل في حُرْم غسل الأموال (المواد ٩٧ و ٩٧-أ و ٩٨ و ١٠٠ و ٢٧٣)، دون تمييز بين منشأ الممتلكات.

وتتيح قوانين مقدونيا الشمالية إمكانية المصادرة غير المستندة إلى الإدانة، فيما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية التي ارتكبت جرائم، بما في ذلك في حال وفاة أحد المشتبه فيهم أو فراره أو عدم تواجده لأسباب أخرى (المادة ٥٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة ٥٧)

لا يوجد قانون ينص بالتحديد على إجراءات للتصرف في الموجودات وإرجاعها إلى دول أخرى في حال ارتكاب جرائم مشمولة بهذه الاتفاقية، بما في ذلك مع اقتطاع النفقات المعقولة. وتصبح الممتلكات المصادرة التي تقل قيمتها عن ١٠.٠٠٠ يورو ملكاً لمقدونيا الشمالية، بينما يُحوّل، في جميع الحالات الأخرى، ٥٠ في المائة من المبالغ المتحصّل عليها من أمر المصادرة إلى الدولة الأجنبية (المادة ٢٧ من قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية). وهناك مشروع قيد الإعداد حالياً لإدخال تغيير في قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية يجعله متوافقاً مع الاتفاقية في هذا الصدد. ومن ثم، لم تقم مقدونيا الشمالية بعد بإرجاع أي موجودات أو بإبرام أي اتفاقات للتصرف النهائي في الممتلكات المصادرة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

أنشأت مقدونيا الشمالية سجلاً لمعلومات الملكية الانتفاعية (المادة ١٢ والفقرة ١ من المادة ٥٢ من الاتفاقية).

٣-٣- التحدّيات التي تواجه التنفيذ

توصى مقدونيا الشمالية بما يلي:

- أن تتخذ خطوات لتوضيح الأدوار المؤسسية لمختلف المكاتب في عملية استرداد الموجودات، نظراً لتداخل الولايات، وأن تواصل جهودها في هذا الشأن (المرجع نفسه، المادة ٥١)

- أن تنظر في السماح بإطلاع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى على الإعلانات الخاصة بالموجودات، وفي وضع إجراءات واضحة بشأن الإبلاغ عن الحسابات المفتوحة في بلدان أجنبية (المرجع نفسه، الفقرتان ٥ و ٦ من المادة ٥٢)
- أن تكفل السماح للدول الأطراف الأخرى بأن تُقيم دعاوى مدنية، وبأن ترفع دعاوى للحصول على تعويض، وبأن يُعترف بها كمالكة شرعية للممتلكات التي اكتسبت من خلال ارتكاب أفعال مجرّمة في إطار الاتفاقية (المرجع نفسه، المادة ٥٣)
- أن تنظر في إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية المنبثقة من إجراءات مدنية (المرجع نفسه، الفقرة ١ (أ) من المادة ٥٤ والفقرة ١ (ب) من المادة ٥٥)
- أن تنظر في اتخاذ تدابير لضمان إمكانية التحفظ على الموجودات المراد مصادرتها بناء على أوامر توقيف أجنبية أو اتهامات جنائية أجنبية صادرة عن محكمة أجنبية (المرجع نفسه، الفقرة ٢ (ج) من المادة ٥٤)
- أن تكفل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٥٥ من الاتفاقية عند تلقي أمر مصادرة أجنبي
- أن تتخذ تدابير لضمان أن تُتاح للدولة الطرف الطالبة، كلما أمكن ذلك، فرصة لعرض أسبابها المسوّغة لمواصلة ذلك التدبير قبل رفع التدابير المؤقتة (المرجع نفسه، الفقرة ٨ من المادة ٥٥)
- أن تتخذ تدابير لضمان إرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدول الطالبة أو إلى أصحابها الشرعيين السابقين وفقاً لمقتضيات المادة ٥٧ من الاتفاقية، وأن تنظر في إبرام اتفاقات بشأن التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة

٣-٤ - الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّدت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

- بناء القدرات والتدريب (المرجع نفسه، المواد ٥٢ إلى ٥٧)